

# مصطلح الصناعة وعلم النحو العربي

دكتور/سلام عبد الله محمود عاشور  
أستاذ مشارك في النحو العربي والصرف

جامعة الأقصى / غزة  
كلية الآداب

قسم اللغة العربية

## ملخص

المصطلح ضرورة حتمية لكل علم من العلوم؛ لأنه اختزال لخبرات بعض العلماء وزمنهم في علم ما، ويتعارف عليه بين علماء هذا العلم أو ذاك، وهذا البحث يتناول مصطلح الصناعة، إذ إنه شاع في علوم اللغة العربية، ثم حاول النحاة قصره على علم النحو، لذا فالبحث قام بدراسة عينة عشوائية من علوم العربية، بعد أن فرق بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، وعرض لخصائص النحو العلمية التي يتمتع بها، وتبين أنه كان يستخدم في كثير من علوم العربية ثم انحسر بصورة أو بأخرى بمعناه الاصطلاحي الدقيق في علم النحو، وإن أبا علي الفارسي كان أول من أشار إليه في بعض كتبه، وتبعه ابن جني حيث أكثر من استخدامه في كتابه الخصائص خاصة، ثم انتشر بين نحاة المشرق والمغرب، وأن بعض المؤلفات النحوية لم تستخدمه، ومنها ما استخدمه بمعناه اللغوي .

## Abstract

An Idiom is very necessary, because it's a condensation of learned men's Experiences in a given field of knowledge and well established among them. This paper deals with the idiom "Sina'a" which was frequently used Arabic sciences, Then, Grammarians tried to restrict it to grammar. Consequently, The paper provides a rapid historical account of a random sample of Arabic books.

The study revealed that some books did not use it. Although some of the books used it in it's linguistic meanings, others used it in it's idiomatic meaning. At last it was restricted in it's minute idiomatic meaning in grammar.

It became evident that Abu Ali Alfaeisi was the first to refer to it in his books. Followed by Ibin Jini who used it with it's extended attributes. Afterwards, it spread among the East and West.

مقدمة:

النحو العربي عاش فترة ممتدة من التاريخ جعلته راسخ القدم عالي النسق لذا احتوى على كثير من المصطلحات العلمية التي ترسخ تجربته العلمية التي عاشها على مر العصور والأزمان؛ لأن العلماء يضعون خلاصة تجاربهم في مصطلح من المصطلحات حتى يستطيع من بعدهم فهم العلم بسهولة ويسر، و يستغلها فيما بعد للبناء عليها، ولتطور العلم وتسهيل عملية التعليم، فالمصطلح عبارة أفكار العلماء واجتهاداتهم في أي علم، واختزال لمعلومات شتى يضعها العلماء تحت تصرف الأجيال، والنحو العربي ليس بدأ عن غيره من العلوم.

ولقد شاع مصطلح الصناعة في علوم العربية، واستخدمه المتأدبون واللغويون كثيراً، ومنهم النحاة حتى أصبح يدرج في عناوين كتبهم، وربما أصبح علماً على علم النحو لدى بعض النحاة في مصنفاتهم التي بين أيدينا، والبحث يلقي الضوء على هذا المصطلح، وتطوره في علوم العربية ثم انحساره على علم النحو عند بعض النحاة كما يركز على مدى توافر خصائص مصطلح الصناعة في علم النحو.

معنى مصطلح الصناعة وأهميته :

معلوم أن الاصطلاح والاتفاق ضدّ الإفساد، و المصطلح عليه ، هو المتفق عليه(1)، أي يمكن القول اصطلاح أمر الرجل أي أصبح صالحاً، لا يقلق على شيء، والمصطلح فيه جانب تعدي ، يعتمد العلماء فيه "نقل لفظة من معناها اللغوي لدى شعب من الشعوب ، أو أمة من الأمم إلى معنى تصطلح عليه جماعة معينة من هذا الشعب، أو تلك الأمة في فرع من فروع المعرفة الإنسانية"(2)

ويهدف العلماء من وراء وضع المصطلحات تحقيق ما سبق وتحقيق درجة عالية من

انتظام التنسيق بين المعنيين بالمصطلحات العلمية والتقنية، بهدف تقنين الاستخدام وتحديد المقابلات الدقيقة<sup>(3)</sup>، فضلاً عن أن "تحديد المقصود بالمصطلح بقي عثرات يمكن أن يقع فيها الباحث، كما أنه لا يكون واضحاً لدى المتلقي، ولكل علم كما لكل مهنة مصطلحاته التي يجب أن يكون المشتغلون به على خبر ودراية بها"<sup>(4)</sup>

أما تعريف الصناعة لغة فمن المعلوم أن الصناعة مصدر للفعل صنع، وقد جاء في اللسان "صنعه يصنعه صنعا، فهو مصنوع، وصنع عمله...، والصناعة: حرفة الصانع وعمله الصنعة، والصناعة ما يستصنع من أمر، ورجل صنع اليد، وصناع اليد من القوم، صنعي الأيدي"<sup>(5)</sup>، ويقولون: "قلان يرقم في الماء، إذا كان صنع اليدين، يقال: رجل صنع اليدين، إذا كان رقيقاً حاذقاً، وامرأة صناع إذا كانت حاذقة بكل ما تعلمه"<sup>(6)</sup> وربما أطلق هذا المصطلح على شيء آخر فقد جاء أنه يقال: "الصنّاع والصنّاعة أيضاً

خشب يتخذ في الماء ليحبس به الماء، أو يسوى به ليمسكه حيناً"<sup>(7)</sup>

أما اصطلاحاً فإنه لا يبعد كثيراً عن اللغة، وقد عرفه بعض العلماء بأنه "ملكة نفسانية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية، وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل"<sup>(8)</sup> أما عن صدور الأفعال من غير روية فهو أمر غير مسلم به، ويرده ما جاء في تعريف بعضهم من أن الصناعة "كل علم مارسه الرجل سواء كان استدلالياً أو غيره، حتى صار كالحرفة له، فإنه يسمى صناعة...، وقيل: الصنعة (بالفتح) العمل، والصناعة قد تطلق على ملكة يقندر بها على استعمال المصنوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الأغراض، والصناعة (بالفتح) تستعمل في المحسوسات و بالكسر في المعاني"<sup>(9)</sup>، بل إن مننيم من جعل التمكن والتدريب السبب في تسمية العامل صناعاً؛ لأن "كل عامل لا يسمى صناعاً، ولا كل عمل يسمى صناعة حتى يتمكن فيه، و يتدرب وينسب إليه"<sup>(10)</sup>

وهذا التعريف مع سابقه يمكن أن يقبل؛ لأنه أدق من غيره فقد جعل التدريب والحدق هو السبيل لإطلاق الصانع على العامل والصنعة على العمل، ولا يخص العمل المحسوس، بل يمكن أن يطلق على المعاني أي العلم والفكر، كما ذكر ابن خلدون عندما ذهب إلى أن "الصناعة ملكة في أمر عملي فكري...، والملكة صفة راسخة تحصل عن

استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته" (11)  
ومن هنا يمكن أن نطلق على العلم صناعة، فهل كان النحاة يقصدون بالصناعة علم  
النحو أو القواعد والقوانين التي تخص تقعيد اللغة ؟ وما مدى توفر شروط الصناعة في  
النحو العربي؟

وهنا لا بد من التفريق بين الصناعة العلم المضبوط والملكة اللغوية فقد استقر كما سبق  
عند العلماء أن "الملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال" (12) وأن "صناعة العربية إنما هي  
معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها" (13)، وليس كما ذهب الجرجاني حيث جعل  
"الصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية" (14)

أي أن الصناعة تختلف عن الملكة التي تحدث عنها الجرجاني فأى صناعة تحتاج إلى  
قوانين وخصائص تميزها عن غيرها من الصناعات كما تحتاج إلى دربة وممارسة، أما  
الملكة التي يقصدها الجرجاني فهي تعبر عن الأفعال الاختيارية التي تصدر عن الإنسان  
من غير تعمد في التفكير، وبلا دربة كما كان العرب القدماء يتكلمون العربية، ولم يتعلموا  
قواعدها.

#### الصناعة والمعرفة:

العلم المضبوط ( الصناعة ) هو الجهد الفكري والذهني الذي يقوم به العالم ، أو الفرد  
الذي يريد أن يصبح عالماً ، ولكن هذا الجهد مقرون بخصائص علمية محددة لا يمكن  
الاستغناء عنها، فليس كل فكر أو جهد ذهني يمكن أن يطلق عليه علم، وعليه فإن قوة أي  
علم من العلوم ومدى ترابط مسائله واستمرار بقائه، مرتبط ارتباطاً قوياً بمدى توافر  
الخصائص العلمية التي حددها العلماء واتفقوا على أكثرها، منها: "الضبط في القواعد  
والقوانين، والتفسير في الكليات والجزئيات التطبيقية والنظرية، والتوقع لما يمكن أن يطرأ  
على المنظومة العلمية من تغيرات في المستقبل" (15)، وقد ذهب بعض اللغويين المحدثين  
إلى أن المنهج المناسب لدراسة اللغة لا بد أن يتمتع بسمات عدة هي: الوضوح والدقة  
والنظامية والموضوعية والشمول واليقين (16)

وقد ذهب الأستاذ الدكتور تمام حسان إلى التفريق بين الصناعة و الفن وسمى

الصناعة العلم المضبوط، والفن العلم غير المضبوط، فالعلم المضبوط تتوافر فيه خصائص عدة تقترب مما ذكر سابقاً، هي الموضوعية ولها دعامتان: الاستقراء الناقص، وصلاحيه النتائج للتحقق والضبط، والثانية الشمول وله وسيلتان: الحتمية، وتجريد الثوابت، والثالثة التماسك وله طريقتان: عدم التناقض بين فكرة وأخرى، والتصنيف، والرابعة الاقتصاد وله مظهران: الاستغناء بتناول الأصناف عن تناول المفردات، والتفعيد. (17)

وهو هنا جعل التصنيف و التجريد أساسين من الأسس التي تمكن من السيطرة على مفردات كل علم، ولولا توافرها لما قامت حياة علمية من أي نوع، وهل يتصور أن يقوم نحو بدون تصنيف لأقسام الكلم، ولأبواب النحو ...، ودون تجريد أفكار ثابتة ذوات أسماء اصطلاحية كالاسم والفعل والحرف والفاعل والمفعول" (18)

كما ذهب إلى أن التصنيف يستخدم بعض العلاقات في فرز كل صنف من

أصناف مفردات العلم على انفراد ويميزه عن غيره، وذهب إلى أن "هذه العلاقات بقسميها (الوفاقية و الخلاقية)، هي التي تحكم تماسك النحو باعتباره صناعة مضبوطة." (19)

والتصنيف يقوم عند تمييز كل صنف، وفرزه على وضع مصطلح لكل صنف حتى يتم التمييز، وتتضح الأصناف، وتحدد صورتها فتكون "أعلاماً على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارسون من أهل العلم" (20)

والدكتور حسان يسوي بين العلم المضبوط والصناعة كما يسوي بين العلم غير المضبوط وانمعرفة، ورأى أن العرب لم تطلق "اسم الصناعة على اللغة أو فقه اللغة أو المتن لأنه علم غير مضبوط" (21)، إلا أنه ذهب إلى أن العلم غير المضبوط أو المعرفة يتمتع ببعض الخصائص التي تقارب خصائص العلم المضبوط، ولا يتمتع ببعضها الآخر فالمعرفة تتمتع بالاستقراء التام، لكن الصناعة تتمتع بالاستقراء الناقص، ولا تتمتع بالحتمية كما يتمتع بها العلم المضبوط (22)، وهنا يمكن أن يطرح سؤال ضروري للبحث للتحقق من ذلك: هل النحو صناعة أم أنه معرفة؟

حُدُّ النحو عند النحاة:

لا بد من الاطلاع على بعض آراء القدماء والمحدثين قبل الإجابة على هذا السؤال حتى

تكون الإجابة مقنعة تستند إلى أقوال العلماء ممن لهم قدم راسخ في هذا العلم، وممن حاولوا تصنيف العلوم والفنون.

فقد ذكر ابن خلدون أن الصناعات منها الضروري، ومنها شريف الموضع، وقد سلك النحو في الصناعات عندما ذكر بعض أصحاب النحو في معرض حديثه عن فساد اللسان فذكر أن أهل العلم خشوا على القرآن والحديث أن ينغلقا على أفهام الناس إذا ساد فساد اللسان "فاستبطنوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام يلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك وصارت كلها مصطلحات خاصة بهم فقيدها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو" (23)

وإذا نظرنا إلى تعريف النحو عند النحاة وجدنا أنه "علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب" (24)، ومنهم من نقل عن أبي سعيد الفرغان أنه "صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بأحدهما إلى الأخرى" ونقل عن أبي الحسن الربيعي أنه "صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليعرف الصحيح من الفاسد" (25)، فمعرفة كل ذلك، والتمييز بين الصحيح والفاسد لا تتأتى إلا إذا وجدت قوانين وأحكام منظمة ومترابطة ومتناسقة بدقة بالغة حتى نستطيع أن نفرق بينهما، ووجود هذه القوانين والأحكام بهذه الصفة يستلزم أن يكون واضعها على قدر كبير من العلم بالمنهج العلمي الخاص بهذا العلم، وقد اتبع طريقة العلوم الأخرى في استنباط تلك القوانين والأحكام.

أما ابن هشام فقد ذهب إلى أن النحو علم أي صناعة لا يمكن أن تفقد بفقدان العالم به "لأنه صناعة مدونة مقررة، وجد العالم به أم لا" (26)، أي أن النحو صناعة قائمة ومستقلة عن غيرها من الصناعات، لها أركانها وقوانينها وأسسها المقررة المتعارف

عليها، فلا يمكن لأحد المساس بها، سواء وجد العالم بهذا العلم وقوانينه أم لم يوجد. وهذا مما جعل بعض العلماء المحدثين يرى أن الخصائص العامة التي يستند إليها العلم، ويستمد قوته منها "مدركة في بعض العلوم الموروثة كعلم النحو." (27) وقد شرح الدكتور تمام حسان ارتباط النحو بخصائص العلم المضبوط (الصناعة) وبيّن كل خصيصة من هذه الخصائص وضرب أمثلة عليها، وأكد أنه يتحقق للنحو الموضوعية و الشمول و التماسك و الاقتصاد، لذا فهو يعد علماً مضبوطاً (28)، وقد سبق شيء مما ذكره، وبهذه الخصائص التي نكرها بعض العلماء يمكن القول إن النحو العربي قد توفر فيه الأسس التي لا يمكن العدول عنها، وإذا حدث العدول عنها فإنه بقود "إلى تناقض القواعد وتضاربها، واختلاط المصطلحات وتداخلها، والتقول على الظاهرة موضوع الدراسة مالا يتأتى فيها" (29)، ويختلط الغث بالسمين من قواعد العلوم وخصائصها، ويقل الضبط فيها، ولا يعرف الصواب من الخطأ.

وقد نوه بعض المحدثين إلى أن المعنى لا ينبغي أن يعتمد عليه اعتماداً كلياً في وضع قوانين صناعة النحو؛ لأن "الصناعة النحوية قوانين وأصولاً خاصة بها، وهي قائمة في أساسها على علاقات لفظية معينة، وعلى الرغم من أن النحوي لا بد أن ينظر إلى المعنى في وضع قواعده وأصوله، فإن اعتماده على المعنى كان محدوداً، وبقدر معين وبشكل لا يسيء إلى الصناعة النحوية، ولا يخرج عن قواعدها." (30)

مما تقدم يمكن أن ندرك أن العلماء المهتمين بالنحو سواء النحاة أو غيرهم قد أدركوا أن النحو العربي يمتلك مقومات الصناعة، وأنهم عندما كانوا يستخدمون مصطلح الصناعة كانوا يعنون ما يقولون ويعرفون قدر هذا العلم، لكن السؤال الذي يتبادر للذهن: هل هذا الفهم للمصطلح كان منذ ظهوره واستخدامه أم أنه تطور؟ أي أنه كان عاماً شاملاً ثم تخصص، أي كان يطلق على كثير من العلوم والمعارف العربية، فكان عند بعض العلماء يدل على الإنشاء، أو على صناعة الكلام، وغيره من علوم العربية، ثم انحصر في بعض العلوم التي تتمتع بخصائص العلم المضبوط فأخذ يطلق على النحو، وعمل بعض النحاة على صبغه بعلم النحو، فكان خاصاً بعلم النحو عندهم، أو أنه ظل متداولاً في العلوم



العربية جميعها بلا تخصيص.

تطور استخدام مصطلح الصناعة:

مما لا شك فيه أن مصطلح الصناعة كغيره من المصطلحات، مرُّ بأطوار في الاستعمال والاستخدام، وبالتحديد في علوم اللغة العربية التي تبحث في اللغة وآدابها، وربما كان من فضل القول أن نذكر أن دلالة المصطلح قد تكون عامة ثم تخصص في الدلالة والاستخدام، أو تكون خاصة ثم تعم فيهما أيضاً، وقد سلك هذا المصطلح طريقاً منهما.

من يطالع بعض المؤلفات العربية يجد أن مصطلح الصناعة سلك المسلك الأول أي كان عاماً ثم تخصص عند بعض العلماء، ومن غير شك أنه لا يمكن النظر في المؤلفات العربية كلها حتى يتبين ذلك إلا أنه يمكن أن يحكم بنظرة سريعة إلى عينة من المؤلفات التي حازت على شهرة واسعة لدى الباحثين والمتعلمين ما أمكن ذلك؛ لأن المؤلفات في علوم العربية لا يمكن حصرها بشكل دقيق، ومجال البحث لا يسمح، لذا يمكن التعرض لعينة من هذه المؤلفات على سبيل التمثيل.

وفيما يبدو أن مصطلح الصناعة بمعناه العام لم يستخدم في القرون الأولى لفجر العلوم العربية، ولم يأخذ طابع المصطلح الذي يدل على العلم أو الفن، فلم يقع تحت يدي شيء يدل على استعمال العلماء أو الأدباء لهذا المصطلح، فعلى سبيل المثال ذكر ابن قتيبة الصنائع في معرض حديثه عن تخلي الناس عن الفضائل والعلم بشكل عام و الكتابة بشكل خاص في زمنه فقال: "ونبذت الصنائع، وجهل قدر المعروف، وماتت الخواطر وسقطت همم النفوس وزهد لسان الصدوق". (31)

وشرح ذلك الجواليقي فقال: "نبذت الشيء من يدي إذا رميته...، والصنائع جمع صنيعة، وهي الإحسان" (32)، أي أنه يقصد بالصنائع المعروف، أي صنعه مع الناس، وليس العلم، كما هو واضح ولا علاقة له بمصطلح الصناعة موضوع البحث.

وهذا المبرر لم يذكر مادة صنع أيضاً عندما تحدث عن سبب تأليف كتابه الكامل، قال: "هذا كتاب ألفناه بجمع ضرورياً من الآداب ما بين كلام منثور، وشعر مرصوف، ومثل

سانر" (33)، أما المقتضب فلم يجعل له مقدمة ولم يذكر المصطلح .

وهذا الزجاجي في إيضاحه قد جعل العلم فناً من الفنون عندما نصح المؤلفين ببعض النصائح حيث قال: "تحقيق على كل مستهدف عقله للناس ومعرض مقداره من العلم للمعايرة والموازنة بتعرضه بتصنيف كتاب في فن من فنون العلم، أي فن كان من جد أو هزل، أن يثابر على صون ما صانته طول عمره" (34)، أي أنه استخدم مصطلح التصنيف في فن من الفنون، لا الصناعة.

وقد أحجم بعض المصنفين عن تقديم شيء لكتبهم بوضوح ما سيعالجه في هذا الكتاب، منهم أبو علي الفارسي إذ إنه لم يذكر مصطلح الصناعة أو أحد مشتقات هذه المادة في المقدمة أو في داخل كتبه، وكان يذكر مصطلح التصنيف في مقدمة بعض الكتب التي يضع لها مقدمة ، وقد ذكر في مقدمة كتاب الإيضاح مصطلح جمع المادة، حيث قال: "فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة" (35)

أما في كتابه الأغفال فقد ذكر محقق كتاب سر صناعة الإعراب مقطعا منه بوضوح أن أبا علي الفارسي قد استخدم هذا المصطلح عندما تحدث عن الآن فقال: "لأن هذا الضرب من اللغة يدخل في صناعة الإعراب ويتصل بها أشد من اتصال غيره لمكان الاعتلال فيه" (36)

أما تلميذه ابن جني فقد عنون كتاباً له بهذا المصطلح هو: سر صناعة الإعراب، وقد ذكر مصطلح الصناعة في مقدمته أيضاً عندما خاطب الرجل الذي طلب منه تأليف هذا الكتاب قائلاً: "وأنت أدام الله عزك ، أعدت شاهد لي بما لي من الغرض بهذه الصناعة الكثير منتحلياً ، و القانع بالتمويه فيها ، والقليل محلها" (37)، كما ذكر بعض مشتقات فعل هذا المصطلح عندما وصف كتابه الخصائص عندما قال: "وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه الخصائص الشريفة: من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتيان و الصنعة ، فكانت مسافر وجوده ، ومحاسر أزرعه وسوقه." (38)

فابن جني يستعمل مصطلح الصناعة واشتقاقه الصنعة بين دفتي كتاب سر صناعة

ولم يذكر هذا المصطلح الأنباري في إنصافه حيث ذكر في مقدمته السبب في تأليفه وذكر مصطلح التصنيف والتأليف فذكر أنه "أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب" (48)

وبعض المصنفين يطلق مصطلح الصناعة على تأليف الكلام كما مر وكما ذهب من قال: "اعلم أن صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تفنن إلى آلات كثيرة، وقد قيل: ينبغي للكاتب أن يتعلق بكل علم، حتى قيل: كل ذي علم يسوغ له أن ينسب نفسه إليه فيقول: فلان نحوي، فلان فقيه" (49)

أما شارح المقدمة الجزولية فقد ذكر هذا المصطلح وكان يعني به علم النحو عندما قال: "وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب: إن مقصد النحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها" (50)

ولم يستعمل ابن مالك المصطلح فيما بين يدي من مصنفات، له فقد ذكر أنه سئل أن يشفع كتابه المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وجمع ذلك في الكتابين، وهما في مصاف كتبه ومؤلفاته النحوية (51)

أما ابن أبي الربيع الإشبيلي فقد ذكر مصطلح الصناعة بمعنى علم النحو عندما ذكر مزية كتاب الجمل للزجاجي وأنه "قد أجمع مقرئو الصناعة على تقدمه، وأخذ النشأة الصغار بحفظه وتفهمه" (52)

ولم يشر القزويني إليه وإنما قال في مقدمة كتابه: " هذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ترجمته بالإيضاح وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فأوضحت مواضعه المشككة وفصلت معانيه المجملة" (53) كما أن ابن هشام الأنصاري لم يذكره في مقدمة كتابه أوضح المسالك، فبعد أن ذكر ألفية ابن مالك وغازة علم هذا الكتاب قال: "وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه وتوضيح يسايره وبياريه أحل به ألفاظه وأوضح معانيه" (54) هذا رغم أنه في النقل السابق عنه عد علم النحو صناعة، كما أنه ذكر مصطلح الصناعة في كتابه مغني اللبيب عندما تحدث عن الجهات

التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، قال "وهي عشرة :الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى" (55) كما ذكره في طيات أوضحه .  
وقد عرض ابن عقيل لسبب شرحه تسهيل ابن مالك قائلا إنه جمعه ليعين: " على استخراج فوائده ويتكفل بتكميل عوائده وتوضيح مقاصده" (56) كما أنه لم يقدم لشرحه ألفية ابن مالك كما يعلم ، ولم يذكر المصطلح.

كما أن السلسلي لم يذكر المصطلح أو أحد مشتقاته في مقدمته وعندما تحدث عن أهمية التسهيل قال مبينا سبب شرحه: "أعظم كتاب في هذا العلم صنف ولم يصل غوره في زمن من الأزمان مؤلف ولكن فيه تعقيد على الفهم فأردت أن أكتب عليه أمثلة ليسهل ذلك" (57)

وقد ذكر صاحب صبح الأعشى هذا المصطلح عندما قال: "لما كانت الكتابة من أشرف الصنائع وأرفعها وأربح البضائع وأنفعها وأفضل المائر وأعلاها" (58) و هو يعني كتابة الآداب العربية وليس علم النحو فقط، ويوضح ذلك قوله عن كتابة الإنشاء: "فالمراد بها كل ما يرجع من صناعة الكتابة إلى تأليف الكلام وترتيب المعاني" (59) والنحو واحد مما يرجع إليه تأليف الكلام وترتيب المعاني.

وفي شرح التصريح لم يتعرض لهذا المصطلح وإنما وضح سبب شرحه للتوضيح وذلك لكشف خفاياه وإبراز "أسراره و خباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله بأصله المنظوم" (60) بل إنه لم يتعرض له عندما ذكره ابن هشام في هذا الكتاب المشروح، وإنما شرح معنى كلام ابن هشام كما سيوضح.

وقد ذكر الرعيني سبب تأليف كتابه الفواكه الجنية وأنه قصد فيه "تقرير معانيها (الأجرومية) وتحرير مبانيها مع فوائد جملة وزوائد مهمة" (61) لكنه ذكره في طيات الشرح.

أما السيوطي الذي نقل تعريف ابن هشام من كتابه مقالات هامة السابق وأودعه كتابه الاقتراح (62) كما نقل عن غيره، لم يذكر المصطلح في كتابه مع الهوامع، وإنما ذكر فضائل الكتاب وأنه تأليف قمي العربية جمع أدناها وأقصاها وكتابا لم يغادر من مسائلها

صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ومجموعاً تشهد لفضله ومجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل حشدت فيه ما يقرّ الأعين ويشنف المسامع وأوردته مناهل كتب خاصة عليها" (63)

وكذا فعل في مقدّمة كتابه الأسباب والنظائر فذكر أن هذا الكتاب لم يسبق إلى مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأسباب والنظائر وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر\* (64) إلا أنه ذكر المصطلح في طبقات الكتاب ناقلاً عن غيره.

مما سبق يتبين أن بعض العلماء قد ذكر هذا المصطلح في مقدّمة عمله، ولم يذكره في المتن، ومنهم من ذكره داخل الكتاب، ولم يذكره في المقدّمة، والنحاة فعلوا ذلك أيضاً إلا أنهم اهتموا به أكثر من غيرهم، إلا أن بعضهم لم يتخذ مصطلحاً شائعاً بينهم، وكان استعماله له كان عارضاً في كثير من الأحيان، مما يجعل بعض القراء يحسبه طارناً على النحو العربي، أو غير مقصود، وغير معني به، إلا أن بعضهم كان يعني معناه الاصطلاحي، كما سيتضح فيما بعد.

#### استخدام مصطلح الصناعة في مؤلفات النحو تاريخياً:

يمكن القول إن مؤلفات ابن جني التي بين أيدينا هي أول مؤلفات استعمل فيها هذا المصطلح إذا استثنينا كتاب الأغفال لأستاذه أبي علي الفارسي؛ لأن الكتاب ما زال لم يطبع فيما يبدو، فلم أستطع الحصول عليه، إلا أنه من النقل السابق يتبين أنه قد استعمل المصطلح كما استعمله ابن جني فيما بعد، رغم أنه في كتبه المطبوعة لم يستخدمه كما سبقّت الإشارة.

فابن جني يمكن أن يعد سابقاً لغيره من الأوائل، ولكن لا يمكن أن يعد أول من استعمل هذا المصطلح لما سبق، إلا أن ابن جني استعمله في مؤلفين عملاقين، لا يمكن لأي باحث في العربية أن يتجاوزهما لما لهما من أثر واضح في علم العربية، فضلاً عن كتابه المنصف الذي شرح فيه تصريف المازني.

وقد اختلف المحققون حول أسبقية الخصائص في التأليف؛ لأن ابن جني ذكر كتابه

سر صناعة الإعراب فيه، وذكر هذا الكتاب في الخصائص، وقد ذهب محقق الخصائص إلى موقف وسط، حيث قال: " يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولاً في وقت مبكر، وكان يزيد فيهما، فقد يلحق بأحد الكتابين شيئاً، ثم يحيل في الآخر عليه" (65)

أي أن ابن جنى قد بدأ تأليف الكتابين في وقت واحد، واضعاً ما يشاء هنا وواضعاً ما يشاء هناك، وهذا تفسير لا يلقى قبولا، إلى حد ما؛ لأنك إذا رجعت إلى المواضع التي ذكر فيها الخصائص في كتاب سر الصناعة فإنك تجده يذكر الخصائص في المقدمة عند حديثه عن مرتبة الحركة من الحرف عندما رد على أستاذه أبي علي حيث قال: "وقد ذكرت في كتاب الخصائص فساد هذا القول" (66)

وعند الرجوع إلى المواضع التي ذكر فيها سر الصناعة في الخصائص تجدها في باب العربي يسمع لغة غيره أيراعيا ويعتمد عليها أم يلغيا وي طرح حكمها قال: "وقد ذكرت هذا الموضوع في كتابي (في سر الصناعة) بما هو لاحق بهذا الموضوع" (67) وفي باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه قال: "وقد ذكرناه (في سر الصناعة)" (68) وفي باب إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل، قال: "وقد ذكرت قديماً هذا الموضوع في كتابي (في سر صناعة الإعراب)" (69) من كلام ابن جنى نفسه يمكن القول إن ابن جنى قد ألف (في سر صناعة الإعراب) قبل كتاب الخصائص بـمدة زمنية جعلته يقول: "وقد ذكرت قديماً هذا الموضوع، مما يفصل القول في أسبقية تأليف أحدهما.

ومما يدل على أن ابن جنى ألف سر الصناعة قبل الخصائص أنه كتب الخصائص في آخر أيام حياته إذ إنه ألفه للملك "المنصور المؤيد بهاء الدولة وضياء الملة" (70) وقد توفي ابن جنى في حياة بياض الدولة، إذ إنه عاش بين بني بويه، في خدمتهم ولازم "عضد الدولة وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة وفي زمانه مات" (71) وقد اختلف محققو سر الصناعة حول تسميته فمنهم من ذهب إلى أنه لو سماه (سر الصناعة) لكانت تسمية حسنة، ولم يرد عليه اعتراض" ويكون المفهوم من عنوان الكتاب

انه يكشف عن أسرار تأليف الكلمات من الحروف من جمال أو قبح وتفسير ظواهر الإعلال والإبدال والإدغام التسهيل" (72) ولكن ابن جنى أضاف كلمة الإعراب فبرئ التأليف و المؤلف من التهم و الغموض، أي أن كلمة الإعراب ليست ضرورية في العنوان عندهم، وإنما جاءت لإزالة التهم و الغموض.

ويعترض محقق آخر للكتاب نفسه على هذا المفهوم، ويرى أن كلمة الإعراب تعيين الصناعة المرادة، وأن ابن جنى يعني بالإعراب هنا التصريف؛ لأنه لا يستطيع الحذف إلا من كان خبيراً بالتصريف، وأنه كان موفقاً في اختيار اسم الكتاب؛ "لأنه يدل على موضعه دلالة دقيقة إذ لم يكن المؤلف يعني بـ(صناعة الإعراب) إلا صناعة الكلم، وما يحدث فيها" (73) وعليه يمكن القول إن الإعراب جزء من النحو، وهو صنو التصريف، فهما علم النحو المعلوم لدى النحاة.

ويتوقع القارئ لكتاب سر الصناعة أن يجد مصطلح الصناعة أو أحد مشتقاته هنا وهناك كلما سنحت له الفرصة، لكن الأمر فيما يبدو عكس ذلك تماماً، فإن ابن جنى لم يستخدم هذا المصطلح كما هو منتظر منه حسب العنوان، فقد استخدمه أقل من عشر مرات ما بين : الصناعة، والصنعة، والصانع.

فقد استخدم مصطلح الصناعة عند حديثه عن إضافة الجمل إلى أسماء الزمان "نحو: آتيك زمن الحجاج أمير، وأوان الخليفة عبد الملك، ثم إنه حذف المضاف الذي هو أوقات وأولى الظرف الذي كان مضافاً إلى المحذوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها، كقوله تعالى: (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (74) أي أهلها، هكذا علقت عن أبي علي في تفسيره هذه اللفظة وقت القراءة عليه، وقل من يضبط ذلك إلا من كان متقناً أصيلاً في هذه الصناعة" (75) وهو يقصد هنا بالصناعة أحكام وقوانين اللغة العربية (علم النحو).

وقد ذكر الصنعة عند حديثه عن جعل الياء بدلا من الجيم في شيرة فقال: "إن الطريق إلى ذلك وإن كان فيها بعض الصنعة أن نقول: إنه أراد شجرة، ثم أبدل الجيم ياء، كما أبدل الياء جيما في نحو: الإجل، و علج، و فقيج، ومرج، فكما كان حكمه أن يدع الشين مفتوحة، فيقول: شيرة، إلا أن العرب إذا قلبت أو أبدلت فقد تغير في بعض الأحوال

حركات الكلمة" (76) وهو هنا يعني بالصنعة بعض قوانين الإبدال، أو أنه يريد بها بعض التكلف في تفسير ذلك؛ لأن الجيم في شجرة حرف أصلي، و الياء في الكلمات التي أوردتها ياء النسب في أغلبها، وهو تشبيهه مقلوب.

وقد ذكر مصطلح الصانع عند حديثه عن أصل يُعدى ويؤدى، فقال: ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه بل كل واحد منهما يقوم برأسه. أما يعدى فمن الإعداد، وأعديته أي أعنته، ولذلك تقول العامة لسلطانها: أعدي على فلان، أي أعني عليه، ومنه العدو والعداوة؛ لأنها لا تكون إلا مع القوة و الشدة. أما آديته على فلان أي قويته، فيحتمل عندي تأويلين: أحدهما أنه أفعلته من الأداة؛ لأن الأداة يتقوى بها الصانع على عمله، وتكون لام آديته من هذا ولوا، لقولهم في جمع أداة: أدوات" (77) وهو هنا لا يقصد بالصانع النحوي فقط بل بجمع غيره ممن يستعمل الأدوات في الصناعات والحرف الأخرى، بل ربما كان يقصد الحرف والصناعات أكثر من العلوم.

أما كتابه الخصائص فهو غاص بهذا المصطلح ومشتقاته بما يمت بعلم النحو وصناعته وبما جاء على معناه اللغوي، وربما دل شياع استخدامه على تطور في استخدامه عند ابن جني، إذ إن نضوج فكرة هذا المصطلح تؤدي إلى استخدامه كثيرا، وربما أيضا دل على أن كتاب الخصائص كُتب متأخرا عن غيره من كتب ابن جني لنضوج هذا المصطلح عنده، فقد استخدمه أكثر من خمسين مرة بمعان شتى، لكن نادرا ما استخدمه بمعناه اللغوي.

لذا يعرض البحث لبعض المواضع التي استخدمه فيها، لتدل على كثرة استخدامه له فمنها ما جاء عنوانا لباب من أبوابه كما يلاحظ ذلك بأدنى نظر، ومنها ما جاء في طيات كتابه.

فمما جاء عنوانا لباب (باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)، ومنها باب (في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلفظ لا بالإقدام والتعجرف) ومنها باب (في خصوص ما يقنع فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب)



ومما جاء في طبائت الخصائص من نحو تفريقه بين الكلام والقول، قال: "إنما الكلام هو في لغة العرب، عبارة عن الألفاظ القائمة برووسها، المستغنية عن غيرها وهي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها، وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس" (78)

وما جاء عند حديثه عن أصل الياء في ديمة وديم، قال: "فإن قلت: فلعله فعل يفعل من الواو، كما ذهب الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه، قيل: حملة على الإبدال أقوى، ألا ترى أنه قد حكى في مصدره ديماً، فهذا مجتذب إلى التاء ومدرج إليها، مأخوذ به نحوها، فإن قلت: فلعل الياء لغة في هذا الأصل كالواو بمنزلة ضاره يضيره ضيرا، وضاره يضوره ضورا. قيل: يبعد ذلك هنا ألا ترى إلى اجتماع الكافة على قولهم: الدوام، وليس أحد يقول الدوام، فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصناعة لا من جهة اللغة" (79) وهو يريد هنا إبدال الواو ياء في ديمة وديم وليست الياء أصلا فيها.

وما جاء في مدحه باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، قال: "وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ، وليس كالأشتاق الذي هو من لفظ واحد بعضه منبه على بعض وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعاني غير منبهة عليها الألفاظ فهو أشرف الصنعتين وأعلى المأخذين فتفتن له وتأن لجعبه، فإنه يؤنقك ويفئ عليك ويبسط ما تجعد من خاطرك ويريك حكم الباري - عز اسمه - ما تقف تحته، وتسلم لعظم الصناعة فيه، وما أودعته أحضانه ونواحيه" (80)

وما جاء في ما نقله عن أبي الحسن من أنه "سأل أعرابيا عن تحقير الحباري، فقال: حبرور، وهذا جواب من قصد الغرض، ولم يحفل باللفظ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن فجاء بالحبرور؛ لأنه فرخ الحباري وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عن الكافة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين، ونحو من ذلك أني سألت الشجري، فقلت: كيف تجمع المحرجم؟ فقال: وأيش فرقه حتى أجمعه! وسألته يوما فقلت: كيف تحقر الدمكمك؟

فقال: شخيت. فجاء بالمعنى الذي يعرفه هو ولم يراع مذهب الصناعة\* (81)

وهو هنا يذكر سؤال أبي الحسن عن تصغير الحبارى فرد الأعرابي بما عنده من المعنى ولم يلتفت لقواعد التصغير عند الصرفيين ومثله أيضا سؤال ابن جنى للشجري عن جمع التكسير لمحرنجم فكان رد الشجري على معنى السؤال بأنه ليس متفرقا فكيف يجمعه؟ وسأل عن فرقه، وعن سؤاله عن تصغير الدمكك رد بالمعنى المتبادر في ذهنه فقال: شخيت أي الضعيف لأنه عكس القوي.

ومنها ما جاء عند حديثه عن جمع دانق على دوانق بالزيادة في أصله وقاسه على تصغير رجل على رويجل فقال: "كذلك قولهم في تحقير رجل: رويجل، فهذا ليس بتحقير رجل لكنه نقله إلى فاعل فصار إلى راجل ثم حينئذ قال في تحقيره: رويجل، وعليه عندي قولهم في جمع دانق: دوانق، وذلك أنه زاد على فتحة عينه ألفا فصار داناقا، ثم كسره على دوانيق، كسباط و سوابيط. ولا يحسن أن يكون زاد حرف اللين على المكسور العين منهما؛ لأنه كان يصير حينئذ إلى دانيق، وهذا مثال معدوم عندهم ألا ترى أنه ليس في كلامهم فاعيل، ولك في دانق لغتان: دانق ودانق ...، وإن شئت قلت: لما كسره فصار إلى دوانيق أشبع الكسرة فصار دوانيق كالصياريف والمطافيل، وهذا التغيير المتوهم كثير، وعليه باب جميع ما غيرته الصنعة عن حاله، ونقلته من صورة إلى صورة\* (82)

وما جاء عند حديثه عن ألف هاهيت وعاعيت وحاحيت، قال: "فهذه الألف عندهم الآن في موضع العين ومحكوم عليها الانقلاب وعن الياء أيضا، وإن كان أصلها ألفا أصلاً في قولهم: هاء، وعاء، وحاء، فهي هناك كالف قاف، وكاف، ودال، ولام، أصل غير زائد ولا منقلبة عن ياء عندهم، أفلا ترى إلى استحالة التقدير فيها، وتلعب الصنعة بها" (83)

وهو يقصد الألف الثانية عند اتصالها بتاء ضمير الفاعل، فإنها تقلب كما نعلم ياء في الفعل نحو: سقى: سقيت.

وربما ذكر ابن جنى بعض مشتقات المصطلح، كما جاء عند حديثه عن النعت بالمصدر "نحو قولك: هذا رجل دنف، وقوم رضا، ورجل عدل، فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دنف، وقوم مرضيون، ورجل عادل، هذا هو الأصل، وإنما

انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي، أما الصناعي: فليزيدك أنسا يشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها...، أما المعنوي؛ فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل" (84)

وربما استخدمه بمعناه اللغوي وهو العمل كما جاء عند حديثه عن بعض الشعراء إذ إنه مع بعضهم اشترط عليه أن "يعمل في ليلته تلك مائتي بيت في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعان حددناها له، فلما كان الغد في آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشروط والاقتراح، وقد صنعها، وظاهر إحكامها، وأكثر من البديع المستحسن فيها" (85) وقد استخدمه أو بعض مشتقاته بمعنى آخر كالمجاملة وذلك نحو ما جاء عند حديثه عن كلامه مع أبي علي الفارسي عن وزن حوريت إذ سأله أبو علي: "ما تقول في حوريت؟ فحضنا فيه، فرأيناه خارجا عن الكتاب، وصانع أبو علي عنه بأن قال: إنه ليس من لغة ابني نزار فأقل الحفل به لذلك، وأقرب ما ينسب إليه أن يكون فعلينا، قريبا من عفريت" (86) أي أنه جامل صاحب الكتاب لعدم وجود هذه اللفظة في الكتاب، بأنها ليست من لغة ابني نزار، وكان الكتاب جمع لغتهما فقط.

وقد مرّ سابقا في تعريف علم النحو أن السيوطي نقل تعريف الربيعي علي بن عيسى، وتعريف الفرغان كمال الدين أبو سعيد للنحو أنه صناعة، وهو ما يدل انتشار استخدام هذا المصطلح.

ومن المؤلفات التي استخدمته في المتن شرح المقدمة الجزولية حيث ذكره مرات قليلة بمعناه الاصطلاحي، وذلك عند حديثه عن تأويل بعضهم تأنيث الأجناس على تأويل أن الاسم لم يوثق، والمراد به الجنس، وإنما أنث، والمراد به الشخص، ثم استعمل ذلك الاسم في غيره على جهة البديل، وكان الثاني بدلا من الأول، قائلا: "وهذا التأويل الذي تأوله المتأول حكى عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه الكراسة، وإنما يصلح بكلم نحوي مخلط صناعة النحو بصناعة المنطق، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى" (87) وهو ينعي على هذا المتأول الخلط بين علمي النحو

والمنطق ليسلم له التأويل، أي أنه يرفض الخلط بين هذين العلمين.

كما جاء هذا المصطلح عندما تحدث على لسان الخليل عن تركيب (لن) فقال: "قال الخليل: فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا، أعني تقليل الأصول، لا تكثيرها وجب أن نسلك ذلك المسلك في لا، ولن، ولا أن، فلا تقول: إنها ثلاثة أصول، ولكن أحدها فرع عن الآخرين، وتكون لن مأخوذة من لا وأن...، إلا أن سيبويه رحمه الله يعترض مع هذا عليه بقوله أيضاً: لو كانت مركبة من لا أن، لكانوا خلقاء أن ينبهوا على ذلك بأن لا يجيزوا تقديم معمول معمولها عليها... وللخليل رحمه الله أن يقول: مأخذنا في هذه الصناعة إنما هو لتقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها" (88) وهذا المصطلح لم يرد في الكتاب في الموضوع الذي تحدث عنه، لاعن الخليل ولا عن سيبويه (89)

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن هشام في أوضحة بمعناه الاصطلاحي عند حديثه عن المفعول معه في نحو: قمت وزيداً، إذ ذهب إلى أنه لا يجوز العطف في نحو هذا المثال "من جهة الصناعة" (90) أي أنه يرى عدم جواز عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل بالفعل بلا فاصل، كما ذكر ذلك الأزهري إذ قال: "لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي فاصل كان" (91) وقد ورد عند ابن هشام بمعناه اللغوي، وذلك عند حديثه عن عدم اختصاص فتح نون المثني بعد الياء في قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخران أشبها ظبياننا

فذهب إلى أن هذا لا تختص به الياء، أي عندما يكون المثني منصوباً أو مجروراً، قال: "وقيل البيت مصنوع" (92) أي أن البيت من وضع بعض النحاة أو غيرهم، وليس من قول الشعراء.

وجاء في معني اللبيب بمعناه الاصطلاحي في الباب الخامس عند ذكره الجينات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فقال الجهة الأولى: أن يراعى ظاهر الصناعة، ولا يراعى المعنى وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك، وذكر أمثلة على ذلك منها: ما قاله في تعلق (إلى أجله) من قوله تعالى: (وَلَا تَسْتَمُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ) (93)

فقال: "المتبادر تعلق إلى بتكثبه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين وإنما هو حال أي مستقرا في الذمة إلى أجله" (94)

وذكره عند حديثه عن الجهة الثانية وهي: أن يراعى المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة، وأورد عددا من الأمثلة على ذلك منها على سبيل المثال إعراب ثمود من قوله تعالى: (وَتَمُودُ فَمَا أَبَقَى) (95) قال: إن بعضهم يقول: "إن ثمود مفعول مقدم، وهذا ممتنع؛ لأن لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على (عادا)، أو هو بتقدير وأهلك ثمودا" (96) وهو هنا يقصد بالصناعة قواعد علم النحو وقوانينه التي خطها النحاة لأنفسهم وساروا عليها.

وقد نقل السيوطي التعريفات التي أشير إليها في حينه، وحاول إدخال هذا المصطلح في ما كان ينقله في كتابه عن غيره من العلماء، كما جاء في حديثه عن إسناد الفعل للمفعول على لسان سيبويه فقال: "إن العرب لما قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما: وإن كانا جميعا يهانهما ويعنيانهم خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة أحدهما تغيير صيغة المثال مسندا إلى المفعول ...، والآخر أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله" (97)

وهو هنا يقصد بالصنعة علم النحو وقوانينه وقواعده، ولكن هذا المصطلح لم يرد في كتاب سيبويه في الموضع الذي ذكره السيوطي (98)

وقد ذكر السيوطي أن هناك كتابا لابن النحاس بعنوان (صناعة الكتاب) وهو في النحو كما يدل النقل، وذلك عند حديثه عن حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة وعدم تعويضهم منه، فقال: "وقد قال ابن النحاس في صناعة الكتاب ما نصه جواز ذلك، فإنه قال في قولك: سبحانك الله العظيم، أنه لا يجوز الجر على البذل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير: يا الله" (99)

وقد ينقل عن غيره من العلماء نصا فيه استخدام لهذا المصطلح، كما فعل مع ابن جني (100) والنقل كثير عنده.

وذكر الرعيني هذا المصطلح بمعناه الاصطلاحي عند حديثه عن رجحان النصب على المفعول معه "على العطف، لأمر صناعي، نحو: قمت وزيدا؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل" (101) أي لا بد من توكيده أو فصله كما سبق.

من دراسة هذه العينة السابقة يمكن القول إن مصطلح الصناعة قد ظهر متأخرا في علم النحو وغيره من العلوم العربية، وقد شاع استخدامه بشكل واسع في علوم العربية إلا أن النحاة قد حاولوا استخدامه بشكل دقيق ليدل على علم النحو من قوانين وقواعد.

كما تبين من العينة العشوائية أن أول إشارة إلى استخدام هذا المصطلح كانت عند أبي علي الفارسي، ثم توسع فيه ابن جني توسعا ملموسا، ودل نقل السيوطي عن غيره من العلماء أن بعضهم كان يستخدم هذا المصطلح كما ذكر سابقا من أن الربيعي والفرغان عرفا النحو بأنه صناعة، ونقل عنوان كتاب ابن النحاس صناعة الكتاب.

كما عرف في الأندلس واستخدمه الأستاذ أبو علي الشلوبين، وقد ذكره السيوطي، كما ذكره الرعيني شارح الأجرومية.

وهذا الاستعمال الواسع يدل دلالة قطعية على أن هذا المصطلح قد شاع بين النحاة شرقا وغربا بمعناه الاصطلاحي، ويدل على محاولة النحاة قصره على علم النحو العربي، لما له من قوانين وقواعد يمكن أن يطلق عليها صناعة أو العلم المضبوط، لما له من ضوابط، وهناك من النحاة من لم يستخدمه في كتبه التي وقعت تحت يدي.

## هوامش البحث ومراجعته

- 1) المصري، ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ب ت (صلح) 516/2
- 2) عبد التواب، دكتور رمضان، دراسات وتعليقات في اللغة، الخانجي، مصر، 1994م، ص30
- 3) حجازي، دكتور محمود، اللغة العربية في العصر الحديث، دار قباء، القاهرة، 1998م، ص37
- 4) البقري، دكتور أحمد ماهر، النحو العربي شواهد ومقدماته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988م، ص82
- 5) اللسان (صنع) 208، 209/8
- 6) ابن دريد، أبو بكر محمد، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص72، انظر العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق دكتور مهدي المخزومي ودكتور ابراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، ب ت / 304
- 7) العين / 305
- 8) الجرجاني، علي الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق دكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، ب ت، ص152 وانظر التوقيفات على مهمات للتعريف، محمد المناوي، تحقيق دكتور محمد الداية، الفكر المعاصر، بيروت، 1990 م، ص463
- 9) الكفوي، الكليات، أبو البقاء، تحقيق دكتور عدنان درويش وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، ص544
- 10) الزمخشري، محمود جار الله، الكشاف، انتشارات، تهرن، ب ت / 627
- 11) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الهلال، بيروت، 1988م، ص254
- 12) السابق ص344
- 13) السابق ص13، 3، 47
- 14) كتاب التعريفات للجرجاني ص152
- 15) الملخ، دكتور حسن، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، 2002م، ص13
- 16) عبد العزيز، دكتور محمد، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، القاهرة، 1992م، ص25 وما بعدها
- 17) حسان، دكتور تمام، الأصول، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1982م، ص13-16
- 18) السابق ص15
- 19) السابق ص62
- 20) المخزومي، دكتور مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها، عيسى البابي الحلبي، مصر، 1958م، ص303
- 21) الأصول للدكتور تمام حسان ص17
- 22) السابق ص17
- 23) مقدمة ابن خلدون ص339
- 24) العكيري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق دكتور عبد الإله نهبان، دار الفكر، دمشق، 1995م، ص40
- 25) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص15

- 26) التفكير العلمي في النحو العربي ص 13
- 27) الأصول للدكتور تمام حسان ص 60-64
- 28) عبد العظيم، دكتور أحمد، المصطلح النحوي، دار الثقافة، القاهرة، 1990م ص 2.
- 29) الأنصاري، ابن هشام، مقالات هامة، تحقيق دكتور نسيب نشاوي، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص 97، وقد ذكر ذلك جلال الدين السيوطي في الاقتراح ص 13
- 30) علوش، دكتور جميل، الإعراب والبناء، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 1997م، ص 91
- 31) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982م ص 6
- 32) الجواليقي، موهوب، شرح أدب الكتاب، دار الكتاب العربي، بيروت، ب. ت. ص 26
- 33) المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م 1/2
- 34) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق دكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، 1986م ص 37
- 35) الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، 1996م ص 71
- 36) ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م 24/1
- 37) السابق 20/1 وتحقيق مصطفى السقا وغيره 1954م 3/1
- 38) ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1999م 1/2
- 39) العسكري، الحسن بن عبد الله، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي وغيره، عيسى البابي الحلبي، مصر، ب ت ص 8
- 40) السابق ص 139
- 41) السابق ص 11
- 42) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب ت ص 45
- 43) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمد شاكر، دار المعنفي، جدة، 1991م ص 3
- 44) القبرواني، إبراهيم بن علي، زهر الآداب وثمر الألباب، قدم له د. صلاح الدين البهاري، المكتبة العصرية، بيروت، 2001م 21/1
- 45) البطلوسي، عبد الله بن محمد، الانتصاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وغيره، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1981م 27/1
- 46) الزمخشري، محمود، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990م ص 14
- 47) ابن يعيش، موفق، شرح المفصل، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ب ت 17/1
- 48) الأبياري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث، مصر، ب ت 1/5
- 49) ابن الأثير، نصر الله، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1990م 27/1
- 50) الشلوبين، عمر بين محمد، شرح المقدمة الجزولية، تحقيق د. توكي بن سهو العتبي، مكتبة الرشيد، الرياض، 1993م 192/1



- 51) ابن مالك، محمد، شرح للتسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، هجر، القاهرة، 1990 م/3
- 52) ابن ابي الربيع، عبيد الله، البسيط في شرح الجمل، تحقيق دكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م/156
- 53) القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق د. محمد خفاجي، دار الجيل، بيروت، 1993م/16
- 54) ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب ت 10/1
- 55) ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت، 1991م/605/2
- 56) ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، دار المنى، جدة، 1984م/1
- 57) المسلميلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق د. الشريف البركاتي، مكتبة الفيصلية، بيروت، ب ت 93/1
- 58) القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، وزارة الثقافة والإرشاد، مصر، 1963م-6/1
- 59) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء 54/1
- 60) الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح، عيسى البابي الحلبي، مصر، ب ت 3/1
- 61) (الرعي، عبد الله الفاكهي، الفواكه الجنية على مئمة الأجرومية، دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996م: ص 7
- 62) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محنت حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م: ص 13
- 63) السيوطي، جلال الدين، مع الهوامع شرح جمع الجوامع، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعماني، مكتبة الخانجي، مصر، 1327هـ : ص 175
- 64) السيوطي، 1984م جلال الدين عبد الرحمن، الأسباب والنظائر، تحقيق دكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، البيضاء، 1984م/22
- 65) ابن جني الخصائص 71/1
- 66) ابن جني سر صناعة الإعراب 33/1
- 67) الخصائص 17/2
- 68) السابق 86/2
- 69) السابق 97/3
- 70) السابق 1/1
- 71) القفطي، جمال الدين، إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1973م 340/2
- 72) في سر صناعة الإعراب (1954م): 12

- 73) في سر صناعة الإعراب (1985م) 25/1  
 74) سورة يوسف آية: 82  
 75) في سر صناعة الإعراب 24/1  
 76) السابق 765/2  
 77) السابق 237/1  
 78) الخصائص 33/1  
 79) السابق 356، 357/1  
 80) السابق 135/2  
 81) السابق 468/2  
 82) السابق 121/3  
 83) السابق 234/3  
 84) السابق 262/3  
 85) السابق 328/1  
 86) السابق 210/3  
 87) شرح المقدمة الجزولية : ص 314  
 88) السابق : ص 373، 374  
 89) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1975م 407/1  
 90) أوضح المسالك 245/2  
 91) شرح التصريح على التوضيح 345/1  
 92) أوضح المسالك 67/1  
 93) سورة البقرة آية: 282  
 94) مغني اللبيب 608/2  
 95) سورة النجم آية: 51  
 96) مغني اللبيب 618/2  
 97) الأشباه والنظائر 376/1  
 98) الكتاب 34/1  
 99) الأشباه والنظائر 127/2  
 100) السابق 209/2  
 101) متممة الأجرومية: ص 175